

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation



تقرير مخرجات حلقة نقاش مناقشة تقرير فريق بناء أسس الجيش والأمن

مقدمة:

إنطلاقاً من الأهمية التي يمثلها مؤتمر الحوار الوطني من خلال مخرجاته، التي ستمثل أرضية مشتركة لبناء يمن جديد ديمقراطي ومزدهر، على قاعدة التشارك والتوافق الوطني الذي لا يستثنى أحد.

الأمر الذي يستوجب ضرورة تشكيل روافد داعمه لجهود أعضاء المؤتمر بفرقه التسع المعنية بالخروج بمحددات توافقية تنبثق عنها مبادئ وأسس دستورية وتشريعات قانونية تساهم في تثبيت أركان ودعائم البيت اليمني الجديد الذي ترسم خريطته السياسية على طاولات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وحرصاً منا على المساهمة في تقديم الدعم الفني ودعم الجوانب المتعلقة بمراحل الحوار، واستجابة لدعوات متكررة من المعنيين اليمنيين إلى استمرار دعمنا لعملية الحوار الوطني، فقد تم إنشاء مشروع برنامج دعم الحوار الوطني (NDSP) في يونيو ٢٠١٢م كمبادرة شراكة بين منتدى التنمية السياسية بالتعاون مع مؤسسة برجهوف الألمانية، ومبادرة المساحة المشتركة في لبنان وبدعم من وزارة الخارجية الفيدرالية الألمانية.

ويشمل البرنامج عدد من الأنشطة والبرامج التي تخدم أهداف إنشائه المرتكزة على الإسهام في مساعدة اليمن في إنجاز عملية حوار جامع وناجح يوفر الإطار الضروري اللازم لعملية انتقالية سياسية كاملة في اليمن من أجل يمن ديمقراطي آمن ومستقر.

ومن تلك الأنشطة تنفيذ حلقات نقاشية تقوم على قاعدة معرفية عميقة يتم خلالها استضافة خبراء وأكاديميين لتسليط الضوء على مخرجات وتقارير فرق مؤتمر الحوار الوطني، ومناقشتها وإثرائها

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation



بالآراء والتوصيات الدقيقة والبناءة والتي تدعم توجهات وخطط المؤتمر مع التأكيد، على أن البرنامج يتمسك بمبادئ الشمول والحيادية واحترام الأطراف كافة دون تمييز بين طرف وآخر، ودعم الجهود المحلية تجاه حوار مستدام، ويؤكد على أن كافة الدراسات والتقارير وأوراق الخيارات وغيرها من الوثائق والتي يتم إعدادها وإصدارها ضمن البرنامج ستكون متاحة ومتوفرة لكل الأطراف المعنية.

تقرير بناء أسس الجيش والأمن:

عقد برنامج دعم الحوار الوطني، حلقة نقاش لمناقشة تقرير بناء أسس الجيش والأمن، أدارها الإعلامي نبيل الصوفي بتاريخ الخميس ٤ يوليو ٢٠١٣م، بمشاركة:

- العميد/ محسن علي خصروف (باحث في علم الاجتماع العسكري).

- العميد / علي ناجي عبيد (رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة).

- العقيد / عبد الإله عبد الملك عباس (ضابط سابق في القوات المسلحة)

- عبد الغني الإرياني (خبير من مؤسسة برجهوف الألمانية)

- أحمد الزبيري (التوجيه المعنوي - صحيفة ٢٦ سبتمبر)

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation



ملاحظات عامة على التقرير

- أثنى المشاركون في حلقة النقاش على الجهود التي بذلها فريق بناء أسس الجيش والأمن، معتبرين ما تم التوصل إليه من توصيات وقرارات خطوة إيجابية وجبارة في طريق إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية وفقاً لأسس منهجية ومدروسة.

واعتبروا أن الفريق أحاط بمعظم مقتضيات إعادة بناء القوات المسلحة اليمنية على أسس علمية ووطنية.

- وأكدوا أن ما يبعث على المزيد من الآمال أن قضية بحجم إعادة بناء القوات المسلحة تناقش علناً ووفق مرجعيات علمية، وإن تباينت، إلا أنها في مجموعها تهدف إلى محصلة واحدة هي الوصول إلى رؤية موحدة للكيفية التي سيتم بها إعادة بناء مؤسساتنا الدفاعية والأمنية وأجهزة المخابرات، وهي سابقة تاريخية يمنية وربما عربية، حيث وأن نخبة من ممثلي المجتمع بكل ألوان طيفه السياسية والاجتماعية والنوعية قد التقت لتناقش مستقبل مؤسستي الدفاع والأمن بطريقة علنية وشفافة تنقلها وسائل الإعلام لكل جماهير اليمن والوطن العربي والعالم، هذا مما يحيي الآمال في مستقبل يمني باهر إن شاء الله.....

- لا يقلل من هذا المجهود المتميز الملاحظات التي سندونها هنا على التقرير لأنها صادرة عن قناعة بتكامل الجهود الوطنية للوصول إلى نفس الهدف الوطني الذي تنتظره كل جماهير اليمن الذي نرجو أن يستعيد سعادته بإذن الله.

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation



أبرز الملاحظات التي طرحها المشاركون في حلقة النقاش على التقرير:

1 - في مقدمة التقرير وردت "وقد هدفت الخطة بشكل رئيسي إلى وضع مبادئ دستورية وقوانين وسياسات بما يحقق بناء الجيش والأمن والمخابرات وطنياً ومهنياً".

والأجدر هنا أن تكون إعادة بناء وليس بناء.

2 - في الأهداف التفصيلية رقم (٣) "وضع أسس لضمان إخراج الجيش من المدن عند تحديد مسرح العمليات الجديد" ..حول هذا الموضوع يجب التأكيد على ضرورة ضمان خلو المدن من المليشيات ومن وجود السلاح بأيدي الجماعات والعصابات والمشائخ .

3 - في القرار رقم (١) في الجانب الدستوري: "القوات المسلحة ملك الشعب مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها ووحدتها وسلامة أراضيها وسيادتها ونظامها الجمهوري . والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات ، ويحظر على أي فرد أو هيئة أو حزب أو جهة أو جماعة إنشاء أي تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبة عسكرية تحت أي مسمى".

من الأهمية بمكان تحديد ماهية السيادة المسنود حمايتها إلى القوات المسلحة والأمن.

أيضاً في المصطلح العسكري التشكيل هي وحدة كبيرة والفرقة هي أكثر من لواء ، وينبغي اختيار مصطلحات دقيقة.

4 - في الأهداف التفصيلية المهمة (١٤) عنصر، لم يتضمن التقرير أية إشارة إلى واحد من أهم أسس إعادة البناء وهو "الإستراتيجية العسكرية التي هي جزء من الإستراتيجية العامة للدولة وتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والتنمية والخدمية بشكل عام، وكذلك الدفاعية التي تمثل مرجعية جوهرية لكل خطط وأدوات إعادة البناء العسكري، ولا نعلم سبباً منطقياً لتجاهل التقرير لهذا الموضوع الهام والمحوري في العملية برمتها.

5 - في القرار رقم (٢) في الجانب الدستوري: "الأمن هيئة مدنية نظامية تؤدي واجباتها في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة وحماية حقوقهم وحررياتهم ، وتقوم بحفظ النظام والأمن و الآداب

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme

Berghof Foundation



العامة وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وما يصدره إليها القضاء من أوامر وعلى النحو الذي يبينه القانون" ... لم يتم تحديد تعريف دقيق للآداب العامة.

6- في القرارات ، في الجانب الدستوري ، القرار رقم (٤) تأكيد على أن: " ٤ . وزارة الدفاع هي المسؤولة عن القوات المسلحة أمام الشعب وأمام سلطات الدولة ويحدد القانون حجمها. الهيكل التنظيمي. والتوصيف الوظيفي والمهام والملاك البشري والمادي لكل مكوناتها وتحديد مسرح العمليات والنظام المالي والإداري الثابت وشفافية الرقابة المالية من السلطة التشريعية ومن المفتش العام العسكري.

جملة [[أمام سلطات الدولة]] هي عنوان عائم لا معنى مباشر له وهو غير عملي وغير موضوعي، ولا يتفق البتة مع أهم مقومات الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على التعددية السياسية، وكان الأفضل والأكثر موضوعية وعملية أن يتم التأكيد على أن وزارة الدفاع هي المسؤولة عن القوات المسلحة أمام الشعب و [[أمام مجلس الوزراء]]، أي أمام الحكومة المدنية المنتخبة، بوضوح لا لبس فيه، وهذه خصيصة من أهم وأبرز خصائص النظم الديمقراطية التعددية.

7- في القرارات في الجانب الدستوري ، القرار رقم (٦) الخاص بالقضاء العسكري والذي نص على: " القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة في عملها يختص دون غيره بالفصل في كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها ويحدد القانون تلك الجرائم كما يبين اختصاصات القضاء العسكري الأخرى، ولا يجوز محاكمة أي مدني أمام القضاء العسكري، وأعضاء القضاء العسكري مستقلون في عملهم وغير قابلين للعزل إلا طبقاً للقانون ويكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء الجهات القضائية، وتختص اللجان القضائية لضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات الصادرة في شأنهم وينظم القانون عملها وكيفية الطعن بقراراتها".

إشارة إلى أنه: " جهة مستقلة في عملها"، وأن : "قضاته مستقلون في عملهم وغير قابلين للعزل إلا طبقاً للقانون" ولم يبين البند الاستقلال عن؟! سواء للقضاء العسكري أو للقضاة؟ ومن يعين القضاة؟

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme

Berghof Foundation



وما هي شروط ومسوغات التعيين؟ ومرجعيات التعيين؟ وغير ذلك مما يستلزمه تشكيل المحاكم وتعيين القضاة وقضاء التحقيق المتمثل في النيابة بمستوياتها المختلفة.

كما لم يحدد علاقته بالقضاء الطبيعي، وكان من الأهم ومن الموضوعية أن تبين المادة علاقة القضاء العسكري بالقضاء الطبيعي بدرجاته المختلفة، وأن تكون العلاقة بالتأكيد علاقة عضوية تكاملية بما يجعل القضاء العسكري جزء من القضاء الطبيعي مع مراعاة الخصوصية المهنية للقوات المسلحة ومقتضيات وأساليب التعامل معها، وبما يمنع وجود قضاء استثنائي غالباً ما تنتشئه وتحميه وتبرر له النظم السياسية الدكتاتورية التي لا تقبل بغير ما تريد وما يحفظ مصالحها وإن كانت على حساب مصالح الشعب.

8- في القرار رقم (٧) في الجانب الدستوري: " تحييد الجيش والأمن والمخابرات عن أي عمل سياسي بما في ذلك أن يحظر عليهم المشاركة في الانتخابات والاستفتاء سواء بالإقتراع أو بالترشح أو القيام بحملات انتخابية لصالح أي مرشحين فيها، وذلك حماية لها من أي اختراق سياسي.

تأكيد على: " تحييد القوات المسلحة والأمن والمخابرات من أي عمل سياسي" وهذا غير موضوعي لأن الحيادية في حد ذاتها سياسة، وكان الأصح والأدق أن يقال: " منع، أو تحريم، أي نشاط أو انتماء حزبي في أوساط القوات المسلحة" ، كما يضاف إليه تحريم وتجريم الأنشطة الدعائية المذهبية والتعصب المذهبي والإساءات للآخر والتركيز في التربية والتوجيه الدينيين على الوسطية والاعتدال من المنابع الصافي للإسلام دونما مواربة أو تضليل، وبما يعزز الوحدة الوطنية في صفوف منتسبي القوات المسلحة.

9- في الجانب الدستوري أيضاً في القرار رقم (٨): " تجريم ممارسة العمل الحزبي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن والمخابرات ويحدد القانون أقصى العقوبات لذلك منها التجريد من الرتبة العسكرية والطرده من الخدمة والخيانة العظمى. وتجريم أي نشاط لأي حزب سياسي أو تنظيم أو جماعة سياسية في أوساط القوات المسلحة والأمن والمخابرات ويحدد القانون العقوبات الصارمة لذلك. ويحرم تسخير

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme

Berghof Foundation



القوات المسلحة والأمن والمخابرات لصالح حزب أو جماعة أو فرد وصيانتها من كل صور الانتماءات الحزبية وذلك ضماناً لحياديتها ويخضع القادة العسكريين للإقرار بالذمة المالية لحماية المال العام ومكافحة الفساد.

مجموعة عقوبات لمن يمارس العمل الحزبي منها "الخيانة العظمى" وهذه كما هو واضح ليست عقوبة، بل هي تهمة، ونرى شطبها من القرار.

10 - في القرار الـ (٨) في الجانب الدستوري أيضاً تأكيد على: تحريم أي نشاط لأي حزب سياسي أو تنظيم أو جماعة في أوساط القوات المسلحة" وهذا يصلح لأن يكون مادة مستقلة وليست ملحقة بمادة، بل وأن يشار إلى تجريم هذا النشاط لأي حزب أو جماعة وتحدد العقوبات بوضوح، فمن غير الموضوعي أن يجرم ويعاقب العسكري الذي يتحزب ولا يدان الحزب أو التنظيم أو الجماعة التي تستقطبه، بل إننا نجزم أنها أولى بالعقاب من العسكري المخالف في هذا الشأن.

11- في نفس المادة أيضاً في القرار الـ (٨) حشر لمادة في غير موضعها، حيث أكدت المادة على: ويخضع القادة العسكريين ((يقصد العسكريون)) للإقرار بالذمة المالية لحماية المال العام ومكافحة الفساد" وعلى أهمية هذه الجملة لكنها في غير موضعها، ومن المهم وضعها في المكان المناسب من التقرير.

12 - في القرار (١٢) في الجانب الدستوري : ١٢. حماية منتسبي القوات المسلحة والأمن من المسائلة بسبب أدائهم لواجباتهم طبقاً للقانون وعدم تجاوزهم للصلاحيات الممنوحة لهم في أداء واجباتهم ومحاسبتهم عند ارتكابهم لأي تجاوز للقانون. هناك قوانين موجودة من قبل، قانون عقوبات وقانون عقوبات عسكري، هذه المسألة، في الظروف الحالية قد لا تكون مهمة.

13- في القرارات الخاصة بإصدار القوانين ، القرار رقم (٢)، نص القرار : " إصدار قوانين بإنشاء مجلس أعلى للدفاع الوطني والأمن القومي توضح مهامه واختصاصاته، وإصدار قانون تنظيم القوات

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme

Berghof Foundation



المسلحة وقانون خاص بإعلان التعبئة العامة وشروطها، وقانون التأمين الصحي الشامل لمنتسبي القوات المسلحة والأمن وأسره، وقانون الخدمة العسكرية، وقانون خدمة الدفاع الوطني".

إشارة إلى إصدار مجموعة من القوانين النوعية وجاء بضمها قانوني: الخدمة العسكرية وخدمة الدفاع" وهما قانونان تم إصدارهما في السابق، وكان الأولى أن يدرجا ضمن القوانين التي ينبغي أن تخضع للمراجعة والتعديل، ومعهما قانون التقاعد الذي يتضمن هضم وغط كبيرين لحقوق المتقاعدين العسكريين التي تضمنها قانون ما قبل ١٩٩٠م وظلما أكبر لهم، الأمر الذي يجعله جديراً بالمراجعة وإعادة النظر خاصة في ما يتعلق منه بحقوق نهاية الخدمة للعسكريين بشكل خاص والتسويات بشكل عام.

14- لم يحدد التقرير من يتولى إعداد اللوائح التفسيرية للقوانين: هل المشرع؟ أم الجهة المنفذة؟ لأن عشرات القوانين المهمة والرائعة في تاريخنا قد تم تشويهها وحرفها عن الأهداف التي قصدتها المشرع عن طريق اللوائح التفسيرية التي غالباً ما تحتال بها السلطات التنفيذية على القوانين.

15 - في التوصيات، التوصية رقم (١): " توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مخرجات الهيكل ومعالجة القضايا والاختلالات التي حدثت في الفترة السابقة، وفي مقدمتها عودة المبعدين قسراً وتعويضهم التعويض العادل، ورفد صناديق التقاعد التابعة للقوات المسلحة والأمن، وتكاليف نشر وإعادة تموضع الوحدات العسكرية وفقاً لمسرح العمليات الجديد".

من الأهمية بمكان الإقتراح بإنشاء صندوق لمعالجة مشكلة عودة المبعدين قسراً وتعويضهم التعويض العادل.

16- في التوصيات التي شملها التقرير، التوصية رقم (٦) .. نص التوصية: "تكون تبعية دائرة التوجيه المعنوي في الهيكل الجديد لوزير الدفاع مباشرة لضمان تفعيل دورها ونشاط التوجيه المعنوي والإعلام العسكري للقوات المسلحة وتطوير البرامج والفعاليات والنشاطات التي تعزز من الروح

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme

Berghof Foundation



المعنوية والانضباطية ، وترسيخ الوحدة الوطنية ، وكذا دراسة الأسباب والآثار السلبية لانخفاض الروح المعنوية والانضباطية وتدني مستوى المهارات القتالية والتدريبية للمقاتلين وتحليل تلك الظواهر السلبية وطرق حلها بالتنسيق مع قادة القوى والمناطق والوحدات العسكرية. من أجل المحافظة على الروح المعنوية لمنتسبي القوات المسلحة وتعزيز دورهم الإيجابي ورعاية مواهبهم وقدراتهم الإبداعية ، وتوجيه سلوكهم وتعزيز الولاء الوطني وتنمية مهاراتهم بما يرفع من مستوى جاهزية القوات المسلحة وخلق عقيدة عسكرية وطنية، على أن يمثل الإسلام عقيدة وشريعة ونهج وسطي واعتدال وتسامح لب العقيدة العسكرية وحقيقة التوعية العسكرية وجوهرها وتعزيز الروح المعنوية للقوات المسلحة بعيداً عن المذهبية والحزبية والمناطقية".

من التوصيات الخاص بتبعية دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة لوزير الدفاع ودورها المنتظر في عملية إعادة البناء العسكري، إشارة إلى: " تعزيز الولاء الوطني" دون أية إشارة توضيحية للحالة القائمة وكيف تم حرف هذا المبدأ الوطني العظيم الذي تركز عليه، بقوة، كل جهود وأعمال وبطولات ومعارك وعمليات القوات المسلحة في كل زمان ومكان وتحت أي ظرف، وتشويبه وشخصنته، وكان الأخرى أن يشمل التقرير تأكيد وحض على التركيز على هذا المبدأ وتحديد معالمه البارزة ومراميها بما يساعد على بناء قوات مسلحة ولاؤها الأول، بعد الله، للوطن اليمني، الإنسان والأرض، بما يعني ويؤكد على الانحياز التام للشعب حين يفجر الحاكم، فردا كان أو جماعة أو حزبا أو ما شابه ذلك، بدلا من العبور من فوقه بهذه الخفة.

17 - في التوصيات، التوصية رقم (٩) : " تطبيق نظام التدوير على كافة قيادات القوات المسلحة والأمن على أن يبدأ تطبيق ذلك على القيادات الحالية ، وبما يحقق معايير الأقدمية والكفاءة والمؤهلات و كذلك التمثيل الوطني بعيداً عن المحسوبيات الأخرى المتمثلة بالقرابة و المصلحة والوساطة. وتفعيل نظام التقاعد لكل من بلغ الأجلين".

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation



في هذه التوصية إشارة توضيحية إلى الأفراد الوهميين، وهي إشارة غير دقيقة لأن معظم أصحاب الأسماء موجودون بالفعل ويأتون نهاية كل شهر ليستلموا ما يتفضل به القائد لهم، أو بمعنى أصح ما تم الاتفاق عليه بينهم وبينه، " نصف معاش، ثلاثة أرباع، ناقص بضعة آلاف... إلى آخره، والمطلوب في هذه الحالة أن يجري "تمام دقيق" بواسطة لجنة مختصة، مالياً وإدارياً، ثم غربة للصالح والمطالح منهم، وتحديد من يستطيع الاستمرار في الخدمة العسكرية ومن يحال إلى التقاعد وغلق هذا الباب نهائياً، وحل مشكلة المرافقين بتحديد جهة تتولى أمرهم إلى حين، خاصة بالنسبة لمرافقي المشائخ والقادة السابقين وأعضاء مجلس النواب الذين تم ضمهم مالياً على دائرة المشاة(القوات البرية سابقاً).

18- في جانب التوصيات أيضاً، التوصية رقم (١١) : " ضبط وتنظيم الإيرادات والمصروفات المالية لتتفق وفقاً للنظام والقانون والميزانية المحددة وبنودها وإجراءاتها وفصل المال عن قيادات القوات المسلحة والأمن، والحد من الصرفيات العبثية والتي تتم تحت مزاعم ومبررات المكافآت".

وهذه التوصية الخاصة بالجانب المالي كان من الأفضل أن تكون من ضمن القرارات أو القوانين الدستورية نظراً لأهميتها ولكونها هي العنصر الرئيسي الأكثر تأثيراً في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في القوات المسلحة والأمن والمخابرات.

19 - في التوصيات، التوصية رقم (١٢) الخاصة بالبحث الجنائي ورد فيها " وضع الشخص المناسب في المكان المناسب" .. وكان هذا الجانب هو وحده في حاجة إلى تطبيق هذه القاعدة هذا من ناحية، والمراد معرفة لماذا تم التخصيص هنا فقط بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

20 - في التوصية الـ ٢٥ الخاصة بمصلحة خفر السواحل، ورد فيها توصية تنص على: " ضم حرس الحدود من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية وترك مسؤولية المنافذ البرية من اختصاص وزارة الداخلية ممثلاً بخفر السواحل وانتهاء حالة التداخل والتنازع في الاختصاص والواجبات".

والسؤال هنا : ماذا عن قوة حرس الحدود التي تضمنها قرار إعادة هيكلة القوات المسلحة الذي حدد أربع قوى رئيسية بدلاً من ثلاث، حيث كانت قوة حرس الحدود هي القوة الرابعة بالرغم من أنها

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation



تعتبر من صلب تنظيم القوات البرية، بمعنى كيف يستقيم هذا المقترح مع نفاذ قرار رئيس الجمهورية بالهيكلية الجديدة.

21 - في التوصية رقم (٢٧) الخاصة بشرطة السير وأمن الطرق، ورد فيها: "إعادة تشكيل قوة شرطة السير، وأمن الطرق على أساس وطني وإنهاء الوضع الجهوي لتركيبها الحالي وانتشارها". لم يبين التقرير ما المقصود بالتحديد بالوضع الجهوي.

22 - في التوصية رقم (٣٠) الخاصة بإعادة المبعدين من العسكريين والأمنيين جراء أحداث ٢٠١١، وفي هذا اختزال للثورة الشبابية الشعبية إلى مجرد أحداث، والأصح أن يقال: الأحداث التي رافقت الثورة الشبابية الشعبية في العام ٢٠١١م، وفي ذلك كل الحق .

23 - أغفل التقرير تناول:-

- العوامل المؤثرة في إعادة بناء القوات المسلحة والأمن وهي سياسة الدولة ودرجة التطور الاقتصادي ومستوى العلم والموقع الجغرافي وحجم مواصفات السكان ومستوى التفاضل.

- احترام الأقدمية في التعيينات.

- فصل القيادة عن الجوانب المالية.

- التحديد الدقيق للمصطلحات والمفاهيم والمهام.

- معالجة العمل الدعوي الديني وتحريم الدعوة لأي مذهب في أوساط القوات المسلحة والأمن.

- فرض هيئة الدولة.

- ترابط عمل الفريق مع الفرق الأخرى ومنها التنمية الشاملة على اعتبار أن الوضع الاقتصادي يعد المؤثر الأول في الاندفاع لارتكاب الجريمة .

- إعادة العمل بقانون الخدمة الإلزامية وبما يضمن التجنيد من كافة مناطق اليمن.

- الدقة في تطبيق معايير قبول المتقدمين للالتحاق بالكليات العسكرية.

- تجنب اتباع ممارسة الإقصاء للكوادر العسكرية والتعامل معهم على أساس مناطقي أو حزبي.

برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation



- * تحديد مفتي عام للقوات المسلحة.
- الرقابة المدنية على القوات المسلحة.
- ضرورة خضوع القوات المسلحة والأمن للرقابة والمحاسبة والرقابة المالية.
- التقرير لم يتعرض لمسألة البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية إطلاقاً وهذا مهم جداً، ويجب أن يوصي بتحديد رقم من ميزانية وزارة الدفاع وتحديد نسبة معينة لصالح البحث العلمي، كما يجب أن يكون من الدخل القومي نسبة معينة من ١ - ١٥ لصالح البحث العلمي في البلاد ، لأن البحث العلمي هو أساس النهضة.
- لم يتم تحديد آلية تنظيم موضوع توسيع وتمكين عمل المرأة في الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية والتي تضمنها الهدف رقم (١٤) من الأهداف التفصيلية.
- أغفل التقرير موضوع الدفاع المدني.
- لم يتطرق التقرير إلى التحديد الدقيق للدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية أو للجيش وبما يضمن عدم تداخل أعمال منشئاته مع أعمال القطاع الخاص.

المقرر/

يحيى الضبيبي

برنامج دعم الحوار الوطني National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation



مؤسسة بيرجهوف: مؤسسة ألمانية مستقلة غير حكومية غير ربحية تسعى إلى مساعدة أطراف الصراع و الفاعلين الرئيسيين في جهودهم إلى تحقيق سلام دائم من خلال بناء آليات سلام وحل النزاعات

The Berghof Foundation is an independent, German non-governmental and non-profit organisation dedicated to supporting conflict stakeholders and actors in their efforts to achieve sustainable peace through peace-building and conflict transformation

Berghof Foundation

منتدى التنمية السياسية هو مؤسسة يمنية فكرية وثقافية غير حكومية مستقلة، لا تهدف إلى تحقيق ربح، تعمل من أجل الإسهام في تحقيق مشاركة سياسية واسعة وفاعلة صوب المشاركة في تحقيق تنمية سياسية آمنة ومستدامة.

The Political Development Forum (PDF-Yemen) is an independent, non-profit, non-governmental institution for intellectual and cultural activities



برنامج دعم الحوار الوطني

National Dialogue Support Programme



Berghof Foundation

